

المملكة المغربية



وزارة التعمير واعداد التراب الوطني

كلمة السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني

الاجتماع الموضوعاتي III حول الطاقة المستدامة والمدن، المنظم من طرف دولة الامارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والوكالة الدولية للطاقات المتجددة

أبو ظبي 20 يناير 2016

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيد وزير الدولة بدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة،
- السيد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،
- السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقات المتجددة،
- السيدات والسادة الوزراء ورؤساء وفود الدول المشاركة،
- حضرات السيدات والسادة:

بداية، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن شكري وعظيم امتناني للدعوة التي وجهتموها إلى بلدي لمشاركتكم في هذا الملتقى الهام والذي نطمح إلى المساهمة في إنجاحه من خلال بلورة توصيات عملية نسهر جميعا على الأخذ بها وتفعيلها على أرض الواقع. فمبادرتكم الطيبة لتنظيم هذا الاجتماع ستمكنون المشاركين فيه من تبادل التجارب والآراء حول إشكالية استعمال الطاقة في المدن التي تشكل الوعاء المحلي لجل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إن انعقاد هذا الاجتماع الموضوعاتي حول الطاقة المستدامة والمدن الذي يأتي بعد مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد أخيرا حول التغيرات المناخية “كوب 21” بباريس، ليعد تأكيدا على راهنية وأهمية هذا الموضوع واستجابة للحاجة الملحة لمعالجة إشكالية الضغط الذي تعاني منه المدن التي تتطلع إلى تطوير اقتصاد يعتمد أكثر فأكثر على الطاقات المتجددة والمستدامة من أجل الحد من آثار التغيرات المناخية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل النمو الاقتصادي الذي عرفه العالم خلال العقود الأخيرة، ضغطا كبيرا على المنظومة البيئية، خاصة بالمدن التي تعرف تناميا مضطربا لحاجيات السكان والتي تنتج

أكثر من 70% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) حسب معطيات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد زاد من حدة هذه الضغوط، ظاهرة التغيرات المناخية وندرة وهشاشة الموارد الطبيعية، مما تسبب في تدهور الوسط الطبيعي وتعدد مظاهر التلوث والعوامل المهددة لصحة السكان.

وبذلك يواجه العالم تحديا كبيرا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهو تحسين إطار العيش الكريم لجميع السكان وضمان تلبية حاجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة متطلبات استدامة الموارد وتقليص المخاطر البيئية، مما يفرض تطويرا أكثر للطاقت البديلة والمتجددة وزيادة نشرها والحث على استعمالها عبر العالم.

على مستوى المملكة المغربية، ولمواجهة هذا التحدي، فقد تم تبني مفهوم حماية البيئة والتنمية المستدامة في إطار الميثاق الوطني والتصميم الوطني لإعداد التراب. كما تقوم سياسة إعداد التراب الوطني بتأطير نمو المجالات الترابية وضمان استدامتها وتقوية تنافسيتها وفق مقاربة شمولية وتشاركية تركز من خلالها بلورة السياسات العمومية على المستوى المحلي و تهدف إلى الارتقاء بالحكومة الجيدة، وذلك بالارتكاز على مبادئ التنمية المستدامة والمتمثلة في النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وصيانة وتدبير الموارد الطبيعية والمحافظة على التراث.

كما أن المملكة المغربية، ومنذ لقاء ريو دي جانيرو سنة 1992، الذي دق ناقوس الخطر بالنسبة لقضية المناخ، انخرطت وبكل حزم، واعتمدت مقاربة طموحة وملموسة تقوم على الواقعية والاستباقية والالتزام بإرساء استراتيجيات منذ أزيد من نصف قرن، بدءا بسياسة السدود وسياسة المحافظة على الثروات السمكية وانخراطها الإرادي في سياسة التنمية المستدامة وحماية البيئة وكذا تعبئتها الفعلية في مجال الانتقال الطاقي.

لقد حرصت بلادنا على مراجعة مناهج التخطيط مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المستدامة بما فيها الجوانب المتعلقة بالتوازن البيئي وذلك باعتماد مخططات تحرص على توفير فضاءات عيش ملائمة وآمنة وقادرة على تلبية حاجيات وتطلعات المواطنين واعتبار العقار كمورد قيم يتوجب استعماله بعقلانية وتفادي الزحف العمراني مع اعتماد كثافات ملائمة تنعكس على الأنشطة والخدمات ووسائل النقل العام وإيلاء أهمية لتعزيز مبادئ النجاعة الطاقية في نظم التهيئة، علاوة على الاستجابة لحاجيات التنقل والحركية وتطوير أنماط نقل بديلة مع إدماج مبادئ الولوجيات والاستغلال الأمثل للأنساق القائمة.

كما عملت المملكة المغربية على استصدار ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقية للمباني والمحدث للجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني والذي ينطبق على المباني السكنية والتجارية الجديدة باستثناء المباني السكنية القروية. ويهدف هذا الضابط في المقام الأول إلى تحسين أداء الطاقة في المباني والحد من متطلبات التدفئة والتبريد، وتحسين الراحة الحرارية في المباني، والمساهمة في مكافحة الاحترار المناخي، وقد دخل هذا الضابط حيز التنفيذ بعد سنة واحدة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. الأمر الذي استوجب تنظيم أيام تحسيسية بشأنه لفائدة الوكالات الحضرية حول «التعمير المستدام والنجاعة الطاقية». " قصد تعبئة جميع الجهات الفاعلة وتسهيل الضوء على الأدوات العملية وآليات الربط بين التخطيط العمراني والتدبير الحضري والنجاعة الطاقية.

كما يتم العمل على مراجعة القانون المتعلق بالتعمير، والذي يحدد القواعد العامة المنظمة لتهيئة واستعمال الأراضي، داخل الجماعات الترابية قصد إنتاج مجالات قابلة للتعمير وتنظيم المجال المبني في إطار احترام مبادئ التنمية المستدامة، لاسيما منها:

-التحكم في التوسع العمراني من خلال عقلنة استهلاك العقار وتشجيع عمليات التجديد
وإنعاش المجالات الحضرية لتفادي تشتت المناطق الضاحوية والمحافظة على التوازن بين
المركز والمدار المحيط به،

-إرساء شروط تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة،

-الأداء الطاقى ومتطلبات النجاعة الطاقية في نظم التهيئة،

-التحكم في حاجيات التنقل والحركية مع إدماج مبادئ الولوجيات والاستغلال الأمثل
للأنساق القائمة،

-تنوع الوظائف الحضرية والتمازج الاجتماعي مع تحديد الإمكانيات في مجالي البناء لتلبية
الحاجيات الآنية والمستقبلية في مجال السكن والأنشطة والتجهيزات العمومية.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن بلادنا بصدد التحضير لإعطاء الانطلاقة لبرنامج وطني
للأحياء الإيكولوجية «écoquartiers» يعتمد تبني مشاريع نموذجية رائدة تعتمد مبادئ
التعمير المستدام على مختلف المستويات بما فيها الجانب الطاقى. كما ستباشر تفعيل ورش
التهيئة الرقمية للمجالات بما يخدم استدامتها وتكاملها الوظيفي والترابي.

وبفضل الموروث الحضري للمملكة المغربية والمتمثل في الأنسجة والمدن العتيقة والتشكيلات
الهندسية الحضرية والقروية، وكذا الخبرة والتجربة التي راكمتها بلادنا لمدة قرن من الزمن في
قطاع التعمير على مستوى التنظيم والتقنين، تمكنا من تطوير مقاربات استباقية في ميدان
عقلنة استهلاك الطاقة. فعلى مدى أسبوع كامل تم تنظيم الدورة الأولى لمهرجان الهندسة
المعمارية الذي شكل فرصة لاستحضار التقنيات الهندسية التي مكنت عبر التاريخ من
ضمان تلطيف الجو داخل البيوت، والتفكير بمعية المهنيين في سبل تطعيمها بالآليات

الحديثة بما يتيح مجال البحث الهندسي المعماري في أفق التقليل من استعمال الطاقة وترشيد استغلال مصادرها.

إن المملكة المغربية تراهن في الوقت الحالي على الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال العديد من الأوراش المؤسساتية والعمرانية وعبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والتنظيمية التي دشنتها بلادنا منذ تولي جلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه المنعمين.

فإلى جانب ورش الانتقال الديمقراطي الذي توج بجيل جديد من الحقوق الدستورية التي أقرها دستور المملكة، يشكل حالياً تفعيل وأجراً الجهوية المتقدمة والأوراش والمشاريع التنموية المهيكلة صلب اهتمامنا على مستوى إعداد التراب الوطني والتنمية المحلية والتعمير. ومن بين المشاريع الكبرى التي شرعت فيها بلادنا والتي لها ارتباط بموضوع اجتماعنا اليوم، أذكر لكم المشروع الضخم لإنتاج الطاقة الشمسية بوارزازت الذي يشكل بداية جيل جديد من المشاريع التنموية والذي يشمل إنجاز خمس محطات لإنتاج الكهرباء من مصدر شمسي، بتكلفة مالية تصل إلى 9 ملايين دولار أمريكي، مما يمكن المغرب من إنتاج حوالي 2000 ميغاواط من الكهرباء، وذلك في أفق سنة 2020. كما يمكن المغرب من الحفاظ على محيطه البيئي من خلال تجنب انبعاث 7 ر3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة.

حضرات السيدات والسادة،

إن المؤتمر 22 حول التغيرات المناخية، الذي تتشرف المملكة المغربية باستضافته خلال السنة الجارية في مدينة مراكش، سيشكل فرصة سانحة لثمين ما اتفق عليه خلال النسخة السالفة وبلورة مزيد من التدابير المصاحبة لمعالجة إشكالية التغيرات المناخية من زاوية

تقوية وتيسير اللجوء إلى الطاقات المتجددة وتمكيننا من الارتقاء بمدننا إلى مدن مستدامة
قادرة على رفع التحدي البيئي ودعم تنافسيتها.
وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة صالح بلداننا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.